



## الإبداع فى تفسير حقيقة الأحكام الظاهرية

پدیدآورنده (ها) : الحایری، السید علی اکبر  
فقه و اصول :: نشریه پژوهش‌های اصولی :: زمستان 1381 و بهار 1382 - شماره 2 و 3  
از 134 تا 143  
آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/28588>

دانلود شده توسط : محسن شیرخانی  
تاریخ دانلود : 23/08/1400

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

[www.noormags.ir](http://www.noormags.ir)

## الإبداع في تفسير حقيقة الأحكام الظاهرية\*

▽  
السيد علي أكبر الحائري

من أهمّ المسائل التي أبداع فيها أستاذنا الشهيد الصدر عليه السلام في علم الأصول وتوصّل فيها إلى نظريّة متكاملة جديدة لم يتوصّل إليها المحقّقون الأفاضل من قبله، مسألة تفسير حقيقة الأحكام الظاهرية وكيفية الجمع بينها وبين الأحكام الواقعية، حيث نجد في الحلقة الثالثة من كتابه دروس في علم الأصول ما يفي ببيان نظريّته هذه باختصار تحت عنوان الحكم الواقعي والظاهري ضمن الجواب على الشبهات المطروحة حول الأحكام الظاهرية، ونجد تفصيل ذلك بصورة مشروحة في تقرير بحثه عليه السلام .  
وقد أدّت نظريّته هذه إلى اختيار تعريف جديد للأحكام الظاهرية

\* الغرض من هذا المقال توضيح وجه الإبداع الموجود في نظرية الأستاذ الشهيد عليه السلام الصدر في تفسير حقيقة الأحكام الظاهرية و الجمع بينها وبين الأحكام الواقعية رغم وجود جذور أولية لتلك النظرية في السنة الأصحاب، ممّا قد يوهّم اقتباس تلك النظرية من العلماء السابقين، فقد حاول الكاتب أن يدفع هذا التوهّم ويبرّئ ساحة أستاذه الشهيد عليه السلام من الاتهام المبني على ذلك بقطع النظر عن تفاصيل تلك النظرية و الحكم لها أو عليها .  
۱. مباحث الأصول، الجزء الثاني من القسم الثاني: صص ۴۹ - ۶۷.

يختلف اختلافاً جذرياً عن التعريف المشهور لها، وهو كما ورد في الحلقة الثالثة عبارة عن كونها «خطابات تعين الأهم من الملاكات و المبادئ الواقعية حين يتطلب كل نوع منها الحفاظ عليه بنحو ينافي ما يضمن به الحفاظ على النوع الآخر» وقد جاء توضيحه في محله .

ولكن الذي قد يورث التشكيك أو التساؤل حول وجه إبداع هذه النظرية وجود بعض الجذور الأولية لها في السنة الأصحاب، وهي لا تعدو أن تكون جذوراً أولية لها، والمسافة بينها وبين هذه النظرية بعيدة جداً .

و لأجل توضيح ذلك لابد من عرض أصل نظريته ﷺ في هذه المسألة بإيجاز، ثم الإشارة إلى الجذور الأولية الموجودة في السنة الأصحاب لهذه النظرية، ثم بيان وجوه التكامل التي امتازت بها هذه النظرية حتى بلغت صورتها النهائية وأصبحت نظرية مستقلة جديدة و مبدعة .

## ١. بيان أصل النظرية

أما بيان أصل نظريته ﷺ في تفسير الأحكام الظاهرية التي يتغلب بها على مشكلة التضاد بين الحكم الظاهري والواقعي والمشاكل الفنية الأخرى التي تحوم حول الأحكام الظاهرية فحاصله: أن روح الأحكام الظاهرية ترجع إلى بيان اهتمام المولى تبارك و تعالي ببعض ملاكاته الواقعية أكثر من بعض عند وقوع الخلط و الاشتباه بينها لدى العبد بالنحو الذي يؤدي إلى التزاحم في ما بينها في مقام حفظها التشريعي من قبل المولى، و ببيان اهتمامه هذا ببعض ملاكاته الواقعية أكثر من بعض يتم موضوع حكم العقل بالتنجيز تارة وبالتعدير أخرى، من دون ان يكون بهذا الحكم الظاهري - المتمثل في بيان الاهتمام المذكور - ملاك مستقل في مقابل ملاكات الأحكام الواقعية حتى يقع التضاد بينه و بين تلك الملاكات، مهما كانت صياغة طرح هذا الحكم

الظاهري من حيث لسان التشريع ، كلسان جعل الحكم المماثل ، أو لسان جعل  
الطريقية و الكاشفية ، أو لسان التنزيل ، أو أي لسان آخر ، فإن أي لسان  
تشريعي يفي ببيان الاهتمام المولوي المذكور كافٍ لأداء دور الحكم الظاهري  
من دون أن يقع التضاد بينه و بين الأحكام الواقعية من حيث المبادئ  
و الملاكات .

و هذه النظرية تبنتني - بطبيعة الحال - على تصورات معينة حول ما  
يرتبط بهذا البحث من أمور ثلاثة :

الأمر الأول: أن وقوع الخلط والاشتباه في تعيين مصب الأغراض والمبادئ  
الواقعية هل يوسع من دائرة الغرض بحيث أن مبادئ الحكم تتسع حقيقة ، أو  
أنه يوسع من دائرة المحركة فحسب من دون أن تتسع المبادئ والأغراض في  
واقع الأمر؟

و الأمر الثاني: أن التزاحم المشار إليه في هذه النظرية هل هو من نوع  
التزاحم الناشئ من اجتماع ملاكين متضادين في فعل واحد ، أو من نوع التزاحم  
الناشئ من ضيق قدرة المكلف على الجمع بين الفعلين المشتمل كل منهما على  
ملاك ، أو هو من نوع آخر غير هذا و ذلك؟ و ما هي حقيقة ذلك النوع الآخر؟  
و الأمر الثالث: كيف يمكن وقوع التزاحم بين ملاك الإلزام و ملاك  
الترخيص؟

و لأجل استيعاب البحث في هذه الأمور الثلاثة عقد أستاذنا الشهيد<sup>(ع)</sup>  
ثلاث مقدمات لبيان نظريته المشار إليها في تفسير حقيقة الأحكام  
الظاهرة<sup>١</sup> .

و قد توصل في الأمر الأول إلى نتيجة هي: أن الأغراض و المبادئ لا تتسع  
في الحقيقة عند وقوع الخلط و الاشتباه ، وإنما تتسع دائرة المحركة فحسب .

١. مباحث الأصول ، الجزء الثاني من القسم الثاني : صص ٤٩ - ٥٣ .

كما توصل في الأمر الثاني إلى أنّ هذا نوع جديد من التزاحم يختلف عن النوعين الآخرين، وقد عبّر عنه بالتزاحم في مقام الحفظ التشريعي، وهو التزاحم الحفظي بلغة الإختصار.

وأمّا الأمر الثالث فقد انتهى فيه إلى إمكان وقوع التزاحم - بالمعنى الجديد المطروح في الأمر السابق - بين ملاك الحكم الإلزامي وملاك الحكم الترخيبي، بحيث يجد المولى نفسه بين طريقين في مقام التشريع لو سلك أحدهما تمّ موضوع حكم العقل بالتنجيز ولو سلك الآخر تمّ موضوع حكم العقل بالتعذير.

ولسنا الآن بصدد الدخول في تفاصيل هذا البحث، وإنّما طرحنا موجزاً لبيان هذه النظرية للتوصل إلى نقاط الإبداع فيها التي لم يتوصل إليها الآخرون، ومن أراد التفصيل فيها فليرجع إلى مصادرها<sup>١</sup>.

## ٢. الجذور الأولى لنظرية السيّد الشهيد

وأمّا الجذور الأولى الموجودة في السنة الأصحاب لهذه النظرية فهي من قبيل ما ورد في مقالات المحقّق العراقي<sup>٢</sup> من أنّ الأوامر الطريقيّة « دائرة إنشائها أوسع من دائرة لبّ الإرادة الواقعيّة، إذ ربّما يكون في البين إنشاء بلا إرادة في الواقع أصلاً<sup>٣</sup> ».

وما ورد أيضاً في نفس المصدر من أنّ « مثل هذه الإنشاءات الطريقية في ظرف الجهل بالواقع تكشف عن اهتمام المولى بحفظ مقصوده بحسب ما قنع في إبرازه بصرف خطابه الواقعي القاصر عن الشمول لظرف الجهل بنفسه،

١. دروس في علم الأصول، ج ٢: صص ٢٦ - ٣٢، ط مؤتمر الشهيد الصدر / و / مباحث الأصول، الجزء الثاني من القسم الثاني: صص ٤٩ - ٦٧.  
٢. مقالات الأصول، ج ٢: ص ٢٠.

ولازمه حينئذ احتمال المكلف تكليفاً يقطع بكونه مهتماً به بهذه المرتبة من الاهتمام، وبمثله يخرج أيضاً عن موضوع القبح، لأنه تمخض بصورة عدم الاهتمام بحفظه في ظرف الجهل<sup>١</sup>.

وما ورد أيضاً في أجود التقريرات من قوله: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَكَمًا ظَاهِرِيًّا نَاشِئًا مِنْ تَحْفَظِ الشَّارِعِ عَلَى أَحْكَامِهِ الْوَاقِعِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي جَمَلِيَّةٍ مِنْ مَوَارِدِ الطَّرِيقِ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ غَيْرِ الْمُمْتَازَةِ عَنْ مَوَارِدِ خَطِّهَا، فَلَا يَلْزِمُ كَوْنَهُ نَاشِئًا عَنْ مَلَائِكٍ مُلْزَمٍ فِي كُلِّ مَوْرِدٍ مُورِدٍ، بَلْ يَكْفِي وَجُودُ الْمَلَائِكِ فِي جَمْعِ نَوْعِهَا حِجَّةً<sup>٢</sup>».

وما ورد أيضاً في تقرير بحث السيّد الخوئي<sup>٣</sup> من قوله: «إذ العقل لا يرى مانعاً من إلزام المولى عبده بفعل ما هو مباح واقعاً أو بتركه تحفظاً على غرضه المهم، أي المصلحة الملزمة الموجودة في بعض الأفراد، فإن الأحكام وإن كانت تابعة للمصالح والمفاسد في متعلقاتها على ما هو المعروف من مذهب العدالة، إلا أنه تكفي المصلحة النوعية، ولا يعتبر وجود المصلحة الشخصية دائماً، إذ قد تكون المصلحة الملزمة في بعض الأفراد، ولكن المولى يجعل الحكم بنحو العموم فيما لم يتميز واجد المصلحة عن غيره؛ تحفظاً على تلك المصلحة الموجودة في البعض<sup>٣</sup>».

وما ورد في نفس المصدر من قوله: «... فالتعبّد بالأمانة فيها وإن كان مستلزماً لتفويت المصلحة أو الإلقاء في المفسدة في بعض الموارد، إلا أنه لا قبح فيه لو يرى المولى العالم كونها غالبية المطابقة للواقع<sup>٤</sup>».

١. نفس المصدر، صص ٢٢ - ٢٣.

٢. أجود التقريرات، ج ٣: صص ١١٥ - ١١٦.

٣. مصباح الأصول، ج ٢: صص ٩٢ - ٩٣.

٤. نفس المصدر، ص ٩٤.

إلى غير ذلك من العبارات المتضمنة لما يقارب هذه المضامين .

التكامل و الإبداع في نظرية السيد الشهيد عليه السلام :

و أما وجوه التكامل التي امتازت بها نظرية أستاذنا الشهيد عليه السلام على أمثال هذه المضامين الواردة في السنة الأصحاب ، فنكتفي بالإشارة إلى جملة منها من خلال النقاط التالية .

أولاً: إن هؤلاء الأعلام تغمدهم الله تعالى برحمته الواسعة كأ أنهم لم يخرجوا في باب الأحكام الظاهرية عن إطار الفكرة المعروفة القائلة: إن الأحكام الشرعية تابعة للمصالح والمفاسد الموجودة في متعلقاتها أو في مواردنا على الإجمال ، غاية الأمر إن المصلحة عندهم قد تكون مصلحة شخصية ، وقد تكون مصلحة نوعية ، واعتبروا المصلحة الموجودة في موارد الحكم الظاهري من القسم الثاني ، وهي مصلحة حفظ الملاكات الواقعية الموجودة غالباً في موارد ، فأمنوا بأوسع دائرة الأحكام الظاهرية من المبادئ الواقعية الموجودة في متعلقاتها على أساس وجود هذه المصلحة النوعية فيها و إن لم تطابق الواقع ، كما جاء التصريح بذلك في بعض العبارات التي نقلناها عن الأصحاب .

و كأن السيد الخوئي عليه السلام تفتن إلى ما قد يقال من أن هذه المصلحة النوعية ليست مستقلة عن نفس تلك المبادئ الواقعية ، وهي موجودة غالباً لا دائماً حسب الفرض ، فيبقى الحكم الظاهري غير تابع للمصلحة الموجودة في متعلقه و لو في بعض الأحيان ، فاتجه إلى القول بأن المصلحة النوعية المذكورة إنما هي في جعل الحكم الظاهري لا في متعلقه ، وبما أن جعل الحكم الظاهري في إطاره الواسع يحقق المصلحة النوعية المذكورة لا في خصوص موارد التطابق للواقع ؛ لعدم تمييزها عن غيرها ، فتكون الأحكام الظاهرية تابعة للمصلحة

الموجودة في مواردنا دائماً ، وإن كانت في الجعل لا في المتعلق .  
و أما أستاذنا الشهيد عليه السلام فقد خرج عن الإطار المذكور في باب الأحكام  
الظاهريّة ، و لم يعتبر الحكم الظاهري حكماً بالمعنى الذي يستدعي التبعيّة  
للمصالح الموجودة في متعلقه أو في جعله ، مهما كان لسان إنشائه في مقام  
الإثبات ، وإنما اعتبر الحكم الظاهري مجردّ خطابات تصدر من الشارع تبارك  
و تعالی لتعيين الأهمّ من الملاكات و المبادئ الواقعيّة حين وقوع التزاحم بينها  
في مجال الحفظ التشريعي<sup>١</sup> ، بالمعنى المشروح في محلّه .

و بهذا يظهر وجه تعبیره عليه السلام عن الأحكام الظاهريّة بأنّها « خطابات تعيّن  
الأهمّ... » فإنّ كلمة ( خطابات ) تشمل كلّ ما يصدر من الشارع تبارك و تعالی  
لأداء الغرض المذكور ، سواء كان بلسان حكم تكليفيّ ، أو بلسان التنزيل ، أو  
بلسان جعل الطريقيّة والعلميّة ، أو بأيّ لسانٍ آخر .

و ثانياً : إنّ ما جاء في كلمات هؤلاء الأعلام ، و إن كان مستبطناً للإشارة  
إلى دور الأحكام الظاهريّة في حفظ ملاكات الأحكام الواقعيّة التي تطابقها  
- الأمر الذي اعتمد عليه الشهيد الصدر عليه السلام أيضاً في نظريّته - و لكنهم إنّما ذكروا  
ذلك لحلّ بعض المشاكل التي تحوم حول الأحكام الظاهريّة ، كمشكلة تنجيز  
الحكم الواقعي المشكوك رغم بقائه على الشكّ ، أو مشكلة تفويت المصالح  
الواقعيّة على العباد وإقائهم في المفاصد الواقعيّة ، أو مشكلة استلزام نقض

١. كما صرّح به في التعريف الذي انتهى إليه للحكم الظاهري في نهاية البحث حول الحكم  
الواقعي و الظاهري الذي أورده ضمن الأبحاث التمهيدية للحلقة الثالثة من كتابه دروس في  
علم الأصول ، حيث قال :

و هكذا يتّضح أنّ الأحكام الظاهريّة خطابات تعيّن الأهمّ من الملاكات و المبادئ الواقعيّة حين  
يتطلّب كلّ نوع منها الحفاظ عليه بنحو ينافي ما يضمن به الحفاظ على النوع الآخر . و قال  
في موضع آخر من نفس المصدر . تحت عنوان ( وفاء الليل بيلور القطع الطريقي و  
الموضوعي ) - « و عليه فالهمّ في جعل الخطاب الظاهري أن يكون مبرزاً لهذا الاهتمام من  
المولى ، لأنّ هذا هو جوهر المسألة » .



الغرض المستحيل على العاقل الملتفت ، أو مشكلة استلزام عدم نشوء بعض الأحكام الظاهرية عن المصالح و المفساد في متعلقاتها ، فكل واحد منهم أشار إلى الفكرة المذكورة لحل واحدة أو أكثر من هذه المشاكل ، ولم أر منهم أحداً يعتمد على الفكرة المذكورة لحل جميع المشاكل التي تحوم حول الأحكام الظاهرية بما فيها مشكلة التضاد بين الحكم الظاهري والواقعي ، كما صنعه أستاذنا الشهيد رحمته الله .

و لهذا تجد كل واحد من هؤلاء عندما يصل إلى معالجة مشكلة التضاد لا يكفي في حلها بما يعتمد على الفكرة المذكورة ، بل يتحوّل إلى حل آخر من الحلول المردودة في محلها من قبل أستاذنا الشهيد رحمته الله أو من قبل الآخرين ، فالمحقّق العراقي رحمته الله مثلاً اعتمد على نوع من اختلاف الرتبة بين الحكم الظاهري و الواقعي<sup>١</sup> ، والمحقّق النائيني رحمته الله تمسك بمسلك جعل الطريقتين و العلمية لحل مشكلة التضاد في باب الأمارات والأصول المحرزة أو التنزيلية ، باختلاف التعابير الواردة عنه رحمته الله<sup>٢</sup> ، و تبعه في ذلك السيد الخوئي رحمته الله<sup>٣</sup> ، و أمّا في باب الأصول العملية البحتة فقد تمسك الأوّل بدعوى نوع من اختلاف الرتبة بين الحكم الواقعي والحكم الظاهري<sup>٤</sup> و تمسك الثاني بدعوى كون مصلحة الحكم الظاهري في الجعل<sup>٥</sup> .

كلّ هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ ما أشاروا إليه من دور الأحكام الظاهرية في حفظ الملاكات الواقعية التي تطابقها لم يكن ناصحاً عندهم

١. مقالات الأصول ، ج ٢ : صص ٤٧ - ٤٨ .

٢. أجود التقريرات ، الجزء الثالث في بحث قيام الأمانة مقام القطع الطريقي : صص ١٩ - ٢٧ ، و / في بحث الجمع بين الحكم الظاهري و الواقعي : صص ١٢٩ - ١٣١ .

٣. مصباح الأصول ، ج ٢ : ص ١٠٦ .

٤. أجود التقريرات ، ج ٣ : صص ١٣٥ - ١٤٠ .

٥. مصباح الأصول ، ج ٢ : صص ١٠٨ - ١١١ .

بالدرجة التي تكفي لحلّ جميع المشاكل التي تحوم حول الأحكام الظاهرية بما فيها من مشكلة التضادّ بين الحكم الظاهري والواقعي ، فلم يستفيدوا من ذلك إلا لحلّ بعض المشاكل الأخرى غير هذه المشكلة .

في حين أنّ أستاذنا الشهيد رحمته الله استطاع أن ينضج الفكرة المذكورة و يستنبط منها نظريةً متكاملةً لحلّ كلّ هذه المشاكل بما فيها مشكلة التضادّ بين الحكم الظاهري والواقعي ، كما جاء توضيحه في محلّه من الحلقة الثالثة و من تقرير بحثه رحمته الله .

و ثالثاً : إنّ هؤلاء وإن التفتوا - أو التفت بعضهم على أقلّ تقدير - إلى نوع من التزامم بين الملاكات الواقعية ، من خلال ما أشار بعضهم إليه من أنّ الحكم الظاهري وإن كان قد يؤدي إلى خسارة بعض الملاكات الواقعية ، ولكنّ هذه الخسارة إنّما هي في سبيل الحفاظ على الملاكات الواقعية الأخرى الموجودة غالباً في موارد الحكم الظاهري ، و لكنّهم لم يخوضوا في بيان حقيقة هذا النوع من التزامم و توضيح الفرق بينه و بين النوعين الآخرين اللذين أشار إليهما أستاذنا الشهيد رحمته الله ، بل ربّما وقع الخلط و الاشتباه عندهم بين هذا النوع من التزامم و النوعين الآخرين ، حتّى عدّ بعضهم هذا التزامم من نفس نوع التزامم الواقع في مسألة تترس الكفار بالمسلمين في الحرب <sup>١</sup> .

و أمّا أستاذنا الشهيد رحمته الله فقد خاض في بيان حقيقة هذا النوع من التزامم بالتفصيل ، و وضح الفرق بينه و بين النوعين الآخرين ، وعدّ الحكم الظاهري علاجاً شرعياً لهذا النوع من التزامم لا للنوعين الآخرين ، كما تجد ذلك في تقرير بحثه رحمته الله <sup>٢</sup> .

و رابعاً : كأنّ هؤلاء لم يلتفتوا إلا إلى ترجيح بعض الملاكات الواقعية على

١. أجود التقريرات ، ج ٣ : ص ١١٤ .

٢. مباحث الأصول ، الجزء الثاني من القسم الثاني : صص ٤٩ - ٥٣ .

بعض في موارد الحكم الظاهري على أساس غلبة تطابقه مع الواقع ، وهذا ما يتم في موارد الأهمية الناشئة من قوّة الاحتمال ، حسب تعبير أستاذنا الشهيد عليه السلام ، و لم يلتفتوا إلى إمكان ترجيح بعض الملاكات الواقعية على بعض في هذا النوع من التزاحم لا على أساس غلبة المطابقة للواقع ، بل على أساس ما عبّر عنه أستاذنا الشهيد عليه السلام بالأهمية الناشئة من قوّة المحتمل .

في حين أنّ السيّد الشهيد عليه السلام التفت إلى ذلك ، و تعرّض له بالتفصيل ، و جعل ذلك أساساً للفرق الجوهرية بين الأحكام الظاهرية في مجال الأمارات و الأحكام الظاهرية في مجال الأصول العملية ، كما جاء توضيحه في محطّه من الحلقة الثالثة و من تقرير بحثه عليه السلام .

هذه جملة من وجوه التكامل التي امتازت بها نظرية أستاذنا الشهيد عليه السلام على تلك الجذور الأوّلية الموجودة في السنة الأصحاب ، إلى غيرها من الامتيازات التي حصلت عليها هذه النظرية حتّى بلغت صيغتها النهائية ، و أصبحت نظريةً مستقلةً برأسها ، و حصلت لها امتدادات واسعة و تأثير و سيع في كثير من الأبحاث الأصولية و الفقهية الأخرى .

و على هذا الأساس نوّكد أنّ هذه النظرية من أهمّ إبداعات أستاذنا الشهيد عليه السلام في علم الأصول رغم وجود بعض الجذور الأوّلية لها في السنة الأصحاب .